معالي محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز الأكرم راعي الملتقى

السادة أصحاب المعالي والسعادة والعطوفة

السيدات والسادة الحضور،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،

يسُرني في مُستهلِ حديثي أن أتوجه بالشكر الجزيل لمعالي الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي الأردني على رعايته الكريمة لهذا الملتقى، وأن أثمن لمعاليه وللبنك المركزي الأردني مواقفهم الداعمة للبنوك العاملة في الأردن. كما يُسعدني أن أرحِّب بالحضور الأفاضل في الملتقى الرابع للمسؤوليةِ المجتمعيةِ ، والذي يأتي كمبادرةٍ سنويةٍ من جمعيةِ البنوكِ في الأردن سعياً منها لإبرازِ ودعمِ وتعزيزِ أدوار المسؤولية المجتمعية للبنوك العاملة في الأردن، وليكون لقائنا هذا بمثابةِ وقفةٍ نتدارسُ فيها انجازاتِ بُنوكِنا الأعضاء وتوجهاتها على طريق مسؤولياتها المجتمعية، ونتبادل فيه التجارب والخبرات، ونبحث من خلاله سبلَ تطوير وتفعيل هذه الأدوار بما يعود بالخير والنفع على كافة القطاعات في أردن الخير والعطاء، وليكون الأردن كما أراده صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، رائداً في التنمية المستدامة والعمل المجتمعي ضمن إطار دولة القانون والمؤسسات.

السيدات والسادة الحضور،،

لقد حرصت جمعية البنوك في الأردن على لعبِ دورٍ فاعلٍ في تعزيز مفهوم المسؤولية المجتمعية لدى البنوك العاملة في المملكة، حيث كانت الجمعية من المؤسسات السباقة لتبني هذا المفهوم ونقله إلى أعضائها من خلال عقد

المنتديات والملتقيات المتخصصة، ومن خلال المشاركة وتقديم أوراق العمل في مختلف المحافل والمؤتمرات والندوات وورش العمل التي تتناول موضوع المسؤولية المجتمعية، إضافة لقيام الجمعية بنشر العديد من الدراسات التي ألقت الضوء على أدوار المسؤولية المجتمعية للبنوك العاملة في الأردن.

ومن هذا المنطلق، واستكمالاً للجهود السابقة، فقد ارتأت الجمعية أن تعقد الملتقى الرابع للمسؤولية المجتمعية والذي سيتم خلاله بحث المستجدات المحلية والدولية في مجال المسؤولية المجتمعية، واستعراض التجارب الرائدة لبعض بنوكنا الأعضاء في هذا المجال، إضافة لاستعراض تجارب الشركاء الاستراتيجيين مع البنوك في موضوع المسؤولية المجتمعية.

كما أننا سننتهز هذا الحدث الهام لنعلن من خلاله عن إشهار وإطلاق "دليل الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية المقدمة من البنوك الإسلامية العاملة في الأردن" والذي قامت الجمعية بإعداده بالتعاون مع البنوك الإسلامية الأعضاء.

السيدات والسادة الحضور،،

يقتضي مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات أن تسعى إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية، إضافة إلى تحقيق مصالح كافة أصحاب المصالح الآخرين من مساهمين ومستهلكين وعاملين ودائنين وموردين، واحترام القيم والعادات المجتمعية وعكسها في ميثاقيات العمل الأخلاقية، والامتثال التام بجميع الانظمة والقوانين والتشريعات التي تحكم عملها، والسعي للحفاظ على البيئة ومواردها، وصولاً لتحقيق المنفعة العامة للمجتمع ككل.

ولكي تكون الشركات مسؤولة اجتماعياً، فيجب أن تتجاوز مفاهيم التبرع والإحسان لتصل إلى مستويات أكثر شمولاً تكفل لها المشاركة الفعّالة في

مختلف البرامج التنموية الوطنية من تعليم وتدريب وصحة ورياضة وثقافة وتراث وغيرها، إضافة للالتزام بحماية البيئة والعمل وفق مبادئ الحاكمية والشفافية والنزاهة والمساءلة. فالمسؤولية المجتمعية تعتبر بمثابة إستراتيجية متكاملة لشركات الأعمال للتفاعل مع المجتمع والبيئة المحيطة.

ولا بد من الإشارة إلى أن ما يميز ممارسات المسؤولية المجتمعية هو الطبيعة الطوعية والاختيارية لها، بحيث أن الشركات تمارسها بدافع ذاتي نابع من انتمائها ومواطنتها الصالحة ضمن أطار الالتزام الأدبي والمعنوي والأخلاقي لها تجاه المجتمع. ولكي تظل المسؤولية المجتمعية محافظةً على كينونتها وأصل نشأتها فلا بد من أن تبقى تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية الاختيارية دون أن يكون هناك إلزام في فرضها على الشركات لأنها ستقضي بذلك على روح المبادرة وستتحول إلى شكلٍ جديد من أشكال الضرائب.

السيدات والسادة الحضور،،،

على الرغم من أن الشركات في الأردن قطعت شوطاً كبيراً على طريق المسؤولية المجتمعية، إلا أن أدوارها في هذا المجال لا زالت دون المستوى المأمول، فالقطاع الخاص يشكل العمق الاستراتيجي للاقتصاد الوطني ويعتبر الداعم الرئيسي له، وفي ظل الأعباء الحكومية المتزايدة وتضخم الدين الحكومي والمستويات القياسية لعجز الموازنة العامة، يصبح من الضروري أن يكون القطاع الخاص شريكاً للقطاع العام في دعم الأهداف الاجتماعية والتنموية، وبالتالي من المهم أن تقوم الشركات بتحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع من خلال إسهاماتها النوعية في مختلف مجالات المسؤولية المجتمعية.

أما بالنسبة للقطاع المصرفي، فقد كانت البنوك العاملة في الأردن سباقة لتحمل مسؤولياتها المجتمعية لتأخذ دوراً ريادياً وخلاقاً في التصدي للتحديات

الاجتماعية، ولتقديم الدعم لمختلف فئات وشرائح المجتمع الأردني ضمن إطار مسؤوليتها المجتمعية والذي تبنته كاتجاه مؤسسي وثقافة ونهج متفق عليه. وهذا ما جعل البنوك في الأردن تتربع على عرش الصدارة في مساهماتها المجتمعية مقارنةً مع القطاعات الأخرى. ويمكن تلخيص أهم أدوار المسؤولية المجتمعية للبنوك العاملة في المملكة من خلال ما يلي:

أولاً: تتمتع البنوك في الأردن بأقصى درجات الشفافية والإفصاح وذلك وفقاً للمعايير الدولية وأفضل الممارسات العالمية، وذلك من خلال الإعلان الدوري والدقيق عن نتائجها المالية وأعمالها السنوية، وهو ما يؤكد التزام البنوك تجاه جميع أصحاب المصالح من مساهمين ومودعين ومقترضين وعملاء وموظفين ومدققين وجهات رقابية وخزينة ومجتمع محلي وغيرها.

ثانياً: تقدم البنوك العاملة في الأردن مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية من خلال شبكة من الفروع بلغ عددها ٧٧٠ فرعاً داخل الأردن، بالإضافة إلى ٧٦ مكتباً و ١٤٣٤ جهاز صراف آلي كما في نهاية عام ٢٠١٤. كما تعتبر البنوك في الأردن سباقة لتبني آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة من خلال استخدامها لمنظومة من الوسائل التقنية الحديثة عالية الأمان، وهو ما مكنها من توفير خدماتها المصرفية على مدار الساعة بما في ذلك خدمات الصراف الآلي والبطاقات البلاستيكية والبطاقات الذكية والخدمات المصرفية عبر الانترنت وعبر الهاتف وغيرها. وهذا ما ساعد في تسريع وقت الخدمة المصرفية وساهم في تخفيض الوقت والجهد والتكلفة على العملاء.

ثالثاً: تتمتع البنوك في الأردن بأعلى درجات الامتثال لجميع المتطلبات القانونية والتشريعية والتنظيمية المحلية والدولية، بما في ذلك التعاميم والتعليمات

الرقابية، والقوانين والتشريعات المختلفة الناظمة للنواحي المالية والمصرفية والتجارية.

رابعاً: تشكل البنوك في الأردن العمود الفقري للاقتصاد الوطني وتعتبر من أكثر القطاعات متانةً وقوة، كما تساهم في توفير القنوات الرئيسية للسياسة النقدية وبالتالي العمل على زيادة كفاءة وفعالية السياسات الاقتصادية الكلية.

خامساً: تتحمل البنوك في الأردن مسؤولياتها بالمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة من خلال استقطاب المدخرات وتشجيع الادخار والاستثمار، والعمل على توزيع الموارد الاقتصادية بكفاءة وفعالية، وتقديم التمويل اللازم للمشاريع في القطاعين العام والخاص، والاهتمام بتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، والاهتمام بالتمويل البيئي ودعم المشاريع الخضراء والصديقة للبيئة، إضافة إلى تقديم ورعاية ودعم مبادرات المسؤولية المجتمعية بكافة مجالاتها.

سادساً: تلعب البنوك العاملة في الأردن دوراً مهماً على صعيد التوظيف المباشر والتدريب وتوفير الكوادر البشرية المؤهلة، حيث تجاوز عدد موظفي البنوك ١٩٤٠٠ موظفاً وموظفة كما في نهاية عام ٢٠١٤، بينما بلغ عدد الموظفين الذين تم إشراكهم في الدورات التدريبية حوالي ٤٣ ألف موظفاً وموظفة.

السيدات والسادة الحضور،،،

بلغ مجموع المبالغ التي أنفقتها البنوك العاملة في الأردن على مبادرات المسؤولية المجتمعية بكافة أشكالها ومجالاتها ما مقداره ٤٣,٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤، محققة بذلك ارتفاع نسبته ٨% تقريباً عن العام السابق. وشكلت

مساهمات البنوك في مبادرات المسؤولية المجتمعية ما بين ٧% إلى ٨% من صافي الربح السنوي للبنوك خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

وقد شملت نشاطات المسؤولية المجتمعية للبنوك مجموعة كبيرة من المجالات نذكر منها التعليم والتنمية والفقر والطفل والمرأة والأسرة وذوي الاحتياجات الخاصة، والمجالات الرياضية والصحية والمجالات الثقافية والفنية والمهنية والمجالات البيئية والسياحية والتراثية والدينية، إضافة لدعم مؤسسات وطنية ثقافية واجتماعية واقتصادية وغيرها.

وبالنظر إلى مساهمات البنوك في مجال المسؤولية المجتمعية، يمكن التمييز بين نوعين من المساهمات، الأولى هي المساهمات الفردية التي يقوم بها كل بنك على حدة وفقاً لسياساته الخاصة، والثانية هي المبادرات الجماعية والتي تتم من خلال المبادرات التي تساهم فيها جميع البنوك من خلال جمعية البنوك.

ولعل أهم وآخر المبادرات الجماعية التي تبنتها البنوك من خلال الجمعية هي مايلي:

أولاً: إطلاق صندوق الشهيد الطيار معاذ الكساسبة والذي يستهدف تقديم ٥٢ منحة دراسية للطلبة المحتاجين في الجامعات الأردنية الرسمية.

ثانياً: مشاركة البنوك في مشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية الذي أطلقه البنك المركزي الأردني بمبادرة شخصية من معالي الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي الأردني، حيث ستدعم البنوك هذا المشروع بقيمة ٦ ملايين دينار على مدى السنوات السبعة القادمة.

ثالثاً: توقيع مذكرة تفاهم مع مجموعة طلال أبو غزالة خلال الأسبوع الماضي وهي مبادرة تهدف إلى قيام البنوك بالتبرع بأجهزة الحواسيب القديمة الموجودة لديها ليتم إعادة تأهيلها من قبل مجموعة طلال أبو غزالة ومن ثم توزيعها على الجمعيات الخيرية ومراكز التنمية وغيرها في المناطق الاقل حظاً في المملكة.

ويضاف لما سبق المساهمة السنوية والمستمرة للبنوك في تقديم الدعم والتمويل لحملة البر والإحسان، وصندوق الحسين للإبداع والتفوق، وصندوق الأمان لرعاية الأيتام، والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية.

السيدات والسادة الحضور،،،

لا يسعني في نهاية كلمتي إلا أن أكرر شكري لمعالي الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي الأردني على رعايته الكريمة لهذا الملتقى، وأن أكرر الترحيب بالحضور الكريم. متمنياً أن يكون في هذا الملتقى كل الخير لأردننا الحبيب تحت قيادة راعي المسيرة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الملتقى الرابع للمسؤوليــة المجتمعية

جمـعيــة البنــوك في الأردن

كلمة معالي الدكتور زياد فريز
محافــظ البــنك المركـزي الأردنــي

في

الملتقى الرابع للمسؤوليــة المجتمعية

٤ تشرين أول ٢٠١٥

أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة

السيدات والسادة الحضور،،،

بداية أود أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للاخ موسى شحاده نائب رئيس مجلس الإدارة لجمعية البنوك في الأردن وكافة الزملاء في الجمعية على جهودهم المخلصة في تنظيم هذا الملتقى وإتاحة هذه الفرصة لمناقشة موضوع هام أصبح يحظى باهتمام متزايد في الوقت الراهن، ليس فقط لدوره الإنساني أو المجتمعي، بل أيضاً لأنه يمثل عنصراً أساسياً لتمكين البنوك من بناء نموذج اقتصادي اجتماعي مستدام يحقق لها عائداً اقتصادياً مجدياً في الأجل الطويل، ألا وهو المسؤولية المجتمعية.

السيدات والسادة الحضور،،،

إن مفهوم المسؤولية المجتمعية أصبح يشكل ثقافة ونهجاً مؤسسياً للمنظمات والمؤسسات العاملة في المجتمعات المتطورة، واحد مؤشرات التنمية المستدامة لديها. وبالرغم من طواعية الخيار في تبني المسؤولية المجتمعية، إلا أن التفاعل ما بين المؤسسات، خاصة مؤسسات القطاع الخاص، والمجتمع أصبح أمرا ملحا. فالقطاع الخاص لا يمكن أن يقوم بنشاطاته بمعزل عن المجتمع الذي يعمل فيه. فدعم المجتمع يعمل على تعزيز

العلاقات التشاركية بين تلك المؤسسات والمجتمع ويساعد على التصدي للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

هذا ويشكل تنظيم النسخة الأولى من المؤتمر الدولي للمسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة نهاية الشهر الجاري، كما هو متوقع، والذي تشرف عليه المنظمة الدولية للمسؤولية الاجتماعية للشركات، حدثا بارزا على صعيد قطاع المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، بمفهومها الشامل، وتأكيدا على الدور المؤثر للقطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني في منظومة التنمية، بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

السيدات والسادة الحضور،،،

لقد شهدت السنوات الأخيرة تطورا جوهريا على صعيد مساهمة القطاع الخاص في جهود النمو الاقتصادي الشامل والمتوازن، فضلا عن دوره الحيوي في المشاركة الجادة في التنمية المجتمعية، حيث أصبحت المسؤولية المجتمعية من المبادىء التنموية الهامة التي يدعو إليها الكثيرون. كما اتجه الاهتمام على المستوى العالمي نحو تحقيق تعاون اكبر ومتوازنٍ ما بين كل من الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع، في تحقيقٍ التنمية، دون الاعتماد كلياً على جهة واحدة، والإعفاء الكامل من المسؤولية لجهة أخرى. وقد تجاوزت المسؤولية المجتمعية، في الدول الكبرى صفة العطاء العشوائي، غير المنظم، وغير المحدد الهدف، وإنما أصبح للمؤسسات الخاصة، لا سيما الكبيرة منها، دور تنموي أساسي، وأصبحت المشاركة في التنمية جزءاً لا يتجزأ من نشاطاتها واحد الاشكال المعبرة عن مواطنتها، وذلك في اطار السعي نحو ربط إتخاذ القرارات في مؤسسات الأعمال بالقيم

الأخلاقية، وبالإمتثال للاشتراطات القانونية، وبإحترام الأشخاص، والمجتمعات المحلية، والبيئة.
اما على الصعيد المحلي، فقد شهدت السنوات القليلة الماضية بوادر مشجعة، من قبل الشركات والمؤسسات، ومن بينها البنوك، تؤشر على تنامي الاهتمام بتطوير مساهماتها في العمل الاجتماعي، الا انه وبالرغم من ذلك، فما زال هذا الدور محدودا ودون المستوى المأمول. فالقطاع الخاص يمثل الدعامة الرئيسة لاقتصادنا الوطني ومحركا هاما للنمو الاقتصادي، خاصة في ظل الاعباء الحكومية المتزايدة وارتفاع الدين الحكومي واستمرار العجز في الموازنة العامة، حيث يصبح من الضروري أن يكون هذا القطاع شريكا فاعلا للقطاع العام في دعم الاهداف الاجتماعية والتنموية.

وكلنا امل بأن يتضاعف هذا الجهد في المستقبل القريب، مع ضرورة ان تنصب الجهود نحو وضع إطار عام للمسؤولية المجتمعية في المملكة تنضوي تحته جميع مؤسسات وشركات القطاعين العام والخاص، وان يتم تبني برامج واضحة للمسؤولية المجتمعية، تندرج ضمن الرؤية العامة لكل مؤسسة. كما يجب أن تنصب الجهود في هذه المرحلة على مأسسة العمل الاجتماعي ومزيد من التنسيق من اجل تحديد الأولويات والمبادرات ذات الأهمية، والاستغلال ألافضل لخبرات المختصين في هذا المجال، لضمان تحقيق أفضل النتائج. كما ينبغي التوسع بالعمل والأنشطة الاجتماعية لتتجاوز العاصمة ولتشمل جميع مناطق المملكة، خاصة تلك التي ترزح تحت وطأة البطالة والفقر.

فامتلاك الشركات والمؤسسات المحلية لإستراتيجيات عامة وواضحة للمسؤوليات المجتمعية، تشتمل على توجهاتها المستقبلية والنواحي التي تسعى للتركيز عليها، مع وجود كوادر ووحدات إدارية متخصصة، ومؤهلة للتخطيط ولتنفيذ هذه الاستراتيجيات، من شانه ان يعزز من هذه الجهود، ويعظم الاستفادة من تلك الخطط والاستراتيجيات.

السيدات والسادة الحضور،،،

ان المسؤولية المجتمعية لمؤسسات الجهاز المصرفي انما تبدأ من الإدارة الفعالة للموارد الاقتصادية والمالية وتمويل الاقتصاد الوطني بصورة كفؤة ومعاملة العملاء بعدالة، ألامر الذي يسهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتحسين الدخل، من خلال تقديم ودعم البرامج التمويلية، وخصوصا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لخدمة الافراد والاسر المنتجة. وأود هنا ان اشيد بالجهود التي تبذلها البنوك الاردنية للمساهمة في العديد من المبادرات الاجتماعية والانسانية، خاصة في ظل التراجع في أداء الاقتصاد الوطني. فالتوقعات من البنوك كبيرة لتضاعف جهودها في مساعدة المجتمع على تجاوز الظروف القائمة ومعالجة التحديات وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام . ويؤكد البنك المركزي استعداده الدائم للمساعدة والتعاون وبذل أي جهد ممكن لمساعدة البنوك على المضي قدما في هذا المجال.

مؤكدا في الوقت نفسه أهمية ان تقوم مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني على تعزيز دورها المامول على صعيد العمل الوطني والاجتماعي، وتبني المبادرات الوطنية لتغطي شتى جوانب العمل الاجتماعي، جنبا الى جنب مع توسيع قاعدة انشطتها المصرفية

وتحسين نوعية وشمولية الخدمات المقدمة لعملائها. كما ينبغي على مؤسسات الجهاز المصرفي السعي نحو تبني المسؤولية المجتمعية نهجا في عملها، لما لذلك من دور فاعل في النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة. وأود هنا ان اشير الى مبادرة نوعية اطلقتها البنوك المحلية في بداية العام تمثلت في تأسيس صندوق الشهيد الطيار معاذ الكساسبة للمنح الدراسية، أملا أن تتكرر مثل هذه المبادرات وعلى نطاق أوسع في مجالات تنعكس إيجابا على مجتمعنا الأردني. وفي هذا الخصوص، اجد من الأهمية بمكان ان اشير الى أهمية تطوير وتسهيل التواصل بين الجامعات ومراكز البحث العلمي وبين مؤسسات القطاع الخاص، لبناء شراكات حقيقية وتكاملية تعزز من عملهم وتسهم كذلك في تطوير الاقتصاد الوطني ومتطلبات برامج التنمية الاقتصادية، وتسهم كذلك في تشجيع الشركات على زيادة الدعم والإنفاق الموجه نحو البحث والتطوير. ومن جهة أخرى، ان نعمل جميعا على زيادة الوعي باهمية الوقف العام والخاص الخيري وما يتطلبه ذلك من ضرورة تحديث القوانين التي تساعد على نموه واستمراريته وتوجيه جانب منه نحو تطوير البحث العلمي والتعليم (العديد من المؤسسات التعليمية في الولايات المتحدة تمول من خلال أموال الوقف والتبرعات من الشركات والقطاع الخاص ابرزها MIT التي تمول من التبرعات التي تأتي من الأفراد والهيئات والمؤسسات والشركات بشكل رئيس ومن عوائد استثمار وقف برأسمال قدره ٦,٧ مليار دولار ...وغير ذلك الكثير من الأمثلة على أهمية الوقف ومساهمات الشركات كاحد ابرز الأمثلة على الدور المجتمعي للقطاع الخاص في الدول المتقدمة).

السيدات والسادة الحضور،،،

أما نحن في البنك المركزي الأردني، فلدينا منهجية واضحة ومحددة للمسؤولية المجتمعية ترتكز على أسس الإدارة الحديثة وتضمين خطة المسؤولية الاجتماعية في الخطة الإستراتيجية للبنك المركزي، وتعتمد هذه المنهجية على توطيد العلاقة مع شركاء البنك في المسؤولية الاجتماعية ومسح لاحتياجات المجتمع المحلي منطلقين من حرص أكيد وإيمان عميق بفاعلية وضرورة المشاركة الاجتماعية والتكافلية.

وتتركز جهود البنك المركزي في مجال المسؤولية المجتمعية في المحافظة على سلامة البيئة ونظافتها وصيانة حق الأجيال القادمة في التمتع ببيئة نظيفة، وتقليل التلوث البيئي. كما اشتملت جهود البنك على العديد من الأنشطة المتنوعة الهادفة إلى خدمة المجتمع المحلي بمختلف أطيافه ومؤسساته مثل: دعم التعليم والتدريب ونشر الثقافة المالية والمصرفية، والتبرع لبعض مؤسسات المجتمع المدني من خلال حملات التبرع بالدم ودعم مركز الحسين للسرطان، ودعم السياحة، والاستجابة للمبادرات الملكية السامية، بالإضافة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية.

السيدات والسادة الحضور،،،

نحن اليوم بأمس الحاجة إلى تعزيز الجهود المبذولة في مجال المسؤولية المجتمعية، والتركيز على أولويات المرحلة استشعارا منا بمسؤوليتنا تجاه اقتصادنا الوطني الذي يعاني في ضوء الاضطرابات الإقليمية وتزايد الضغوط الناتجة عنها من فقر وبطالة، خصوصا مع تعاظم دور القطاع الخاص في الأردن الذي أصبح شريكاً فعالا للقطاع العام في قيادة التغيير وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين أوضاع المواطن والمجتمع والبيئة

المحيطة، وصولا إلى الشراكة الحقيقية والأهداف المنشودة منه بكل نجاح.

وفي الختام، أتمنى لملتقاكم كل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته